5 فائزين جدد ضمن أكبر برنامج سحوبات مصرفي على مستوى الكويت

«الوطني» يعلن فائزي سحوبات «الجوهرة» و«الجوهرة جونيور»

ممثلو شركتي التدقيق ديلويت وجرانت ثورنتون مع فريق «الوطني» خلال إجراء السحوبات علي الملا خلال الإعلان عن الرابحين في سحوبات الجوهرة

■ تغريد راشد الدريعي ثالث مليونير في 2026.. «الجوهرة» يواصل تحقيق أحلام عملائه

■ هشام النصف: برنامج «الجوهرة» يكرس مكانته كأحد أبرز برامج السحوبات المصرفية

وسط أجواء استثنائية، أعلن بنك الكويت الوطني عن أسماء الفائزين في سحوبات «الجوهرة» و«الجوهرة جونيور»، وذلك بحضور عدد من قياديي البنك، فيما جرى نقل وقائع السحب مباشرة عبر حسابات البنك على منصات التواصل الاجتماعي، تأكيدا لالتزامه بأعلى مستويات الشفافية وتعزيزا لتواصله المستمر مع عملائه. وخلال بث مباشر عبر تلفزيون الكويت، شهدت الفعالية الإعلان عن 5 فائزين جدد في إطار برنامج «الجوهرة» الذي يواصل ترسيخ مكانته كأكبر برنامج سحوبات من نوعه في الكويت، من خلال تقديمه جوائز نقدية استثنائية وفرص فوز مستمرة على مدار العام. وأسفر السحب، الذي أجري بحضور وتحت إشراف ومراقبة ممثلي شركتي التدقيق ديلويت وجرانت ثورنتون العالميتين، عن فوز عميلة حساب الجوهرة تغريد راشد محمد الدريعي بجائزة المليون دينار كويتي، لتكون ثالث مليونيرة تتوج في سحوبات الجوهرة لعام 2026، فيما فاز عميل سحب الجوهرة جونيور عمر ناصر محمد الحريجي بالجائزة الكبرى البالغة 10 آلاف دينار.

كما شملت قائمة الفائزين الـ5 الذين تم الإعلان عنهم خلال الفعالية 3 فائزين بسحوبات الجوهرة الأسبوعية، وبجائزة قيمتها 20 ألف دينار لكل منهم، وهم:

هشام النصف

لحظة إعلان الفائزة بجائزة المليون دينار

- حسين علي خضر الفارس
- عبدالله فلاح حمدان المطيري
- علي محمود مسيب عزيز

وبهذه المناسبة، قال رئيس الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني هشام النصف: «نجح برنامج «الجوهرة» في ترسيخ مكانته كأحد أبرز قصص النجاح في القطاع المصرفي الكويتي، مستندا إلى رؤية تجمع بين تحفيز العملاء على تبني سلوك ادخاري مستدام وتقديم فرص جوائز استثنائية تضفي بعدا إضافيا على تجربة الادخار».

وأضاف: «نحرص على مواصلة تطوير البرنامج بما يواكب تطلعات العملاء المتغيرة، من خلال تقديم مزايا نوعية وتجربة مصرفية متكاملة ترتكز على الابتكار والشفافية والموثوقية، بما يعزز قدرة العملاء على التخطيط لمستقبلهم المالي والاستفادة من أفضل الحلول الادخارية».

وأكد النصف أن «الثقة الكبيرة التي يحظى بها البرنامج تعكس قوة العلاقة التي تجمع البنك بعملائه، وتؤكد نجاح «الجوهرة» في تقديم مفهوم متجدد للادخار يجمع بين العائد المعنوي وفرص المكافأة، ضمن تجربة مصرفية متكاملة تتجاوز الوظيفة التقليدية للحسابات الادخارية».

ويمنح حساب «الجوهرة» العملاء فرصا للفوز بجوائز نقدية على مدار العام تشمل السحوبات الأسبوعية والشهرية والجائزة الكبرى البالغة مليون دينار كويتي، والتي يتم السحب عليها ثلاث مرات سنويا، بالإضافة إلى جوائز سحوبات «الجوهرة جونيور»، فيما تبلغ القيمة الإجمالية لجوائز البرنامج 5 ملايين دينار سنويا، ما يجعله أكبر برنامج سحوبات من نوعه في الكويت.

الفائزون في السحوبات		
اسم الفائز	نوع السحب	الجائزة
تغريد راشد محمد الدريعي	سحب المليون دينار كويتي	مليون دينار
حسين علي خضر الفارس	سحب الجوهرة الأسبوعي	20 ألف دينار
عبدالله فلاح حمدان المطيري	سحب الجوهرة الأسبوعي	20 ألف دينار
علي محمود مسيب عزيز	سحب الجوهرة الأسبوعي	20 ألف دينار
عمر ناصر محمد الحريجي	الجائزة الكبرى لسحب الجوهرة جونيور	10000 دينار

دشنت أحدث وجهاتها في أفريقيا لتعزيز الربط الجوي المباشر بين البلدين

«طيران الجزيرة» تشغل أولى رحلاتها إلى أديس أبابا

الرئيس التنفيذي للشؤون الحكومية الرئيس التنفيذي لمبنى ركاب الجزيرة T5 ناصر العبيد وسفير جمهورية إثيوبيا لدى دولة الكويت د.سعيد جبريل خلال قص الشريط بمناسبة انطلاق الرحلة الافتتاحية

شغلت طيران الجزيرة، شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، أمس أولى رحلاتها المباشرة من الكويت إلى أديس أبابا لتدشن بذلك أحدث وجهاتها في أفريقيا وتعزز الربط الجوي المباشر بين الكويت وإثيوبيا. وأقيمت مراسم رسمية بمناسبة انطلاق الرحلة الافتتاحية في مبنى ركاب الجزيرة T5، تضمنت قص الشريط بحضور الدكتور سعيد محمد جبريل، سفير جمهورية إثيوبيا لدى دولة الكويت، وناصر فهد العبيد، الرئيس التنفيذي للشؤون الحكومية والرئيس التنفيذي لمبنى ركاب الجزيرة T5 احتفاء بإطلاق هذا الخط الجديد والمهم بين البلدين.

وقال السفير د.سيد محمد جبريل: «تمثل هذه الرحلة الافتتاحية اليوم بداية فصل جديد ومهم في العلاقات الراسخة بين إثيوبيا والكويت، إذ يلعب الربط الجوي المباشر دورا حيويا في تقريب الدول والمجتمعات من بعضها البعض. نرحب بإطلاق طيران الجزيرة رحلاتها الجديدة إلى أديس أبابا ونؤمن بأن هذا الخط سيساهم في تعزيز السياحة والتبادل التجاري والثقافي والاستثمارات إلى جانب توفير خيارات سفر أكثر سهولة وراحة للجالية الإثيوبية الكبيرة في الكويت، كما نتطلع إلى نمو هذا الربط الجوي وفتح آفاق وفرص جديدة أمام البلدين».

وبجالية تضم أكثر من 70 ألف مواطن إثيوبي مقيم في الكويت، يوفر هذا الخط الجديد خيارا مباشرا تتيح لهم السفر بسهولة إلى وطنهم وزيارة عائلاتهم وأصدقائهم. كما يفتح آفاقا إضافية لدعم السياحة والتبادل التجاري والاستثمارات وتعزيز التواصل بين شعبي الكويت وإثيوبيا.

ومن جهته، قال بول كارول، رئيس القطاع التجاري في طيران الجزيرة: «إن إطلاق رحلات إلى أديس أبابا يعد محطة مهمة بالنسبة لشبكة وجهاتنا المتنامية باعتبارها وجهتنا الأولى وإحدى أهم الوجهات الاستراتيجية لنا في شرق أفريقيا. ويخدم هذا الخط الجديد الجالية الإثيوبية الكبيرة في الكويت، كما يدعم حركة السفر المتنامية بين البلدين لأغراض الأعمال والتجارة والسياحة. ومع استمرارنا في التوسع، نرى في أفريقيا سوقا مهما للنمو، حيث تعزز أديس أبابا حضورنا في القارة وتوفر للمسافرين خيارات ربط مريحة عبر الكويت إلى وجهات أخرى ضمن شبكتنا».

وستشغل طيران الجزيرة رحلات مباشرة بين الكويت وأديس أبابا بواقع ثلاث رحلات أسبوعيا، ويمكن حجز الرحلات عبر الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة jazeeraairways.com أو تطبيق طيران الجزيرة على الهواتف الذكية.

جانب من احتفال شركة طيران الجزيرة بإطلاق أول رحلة إلى أديس أبابا

قوة الطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي واستقرار أسواق العمل يدعمان النشاط الاقتصادي

«الوطني»: الاقتصاد العالمي يحافظ على تماسكه رغم تداعيات الحرب

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن نمو الاقتصاد العالمي بقي متماسكا، وذلك رغم الرياح المعاكسة المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط، والمتمثلة في ارتفاع أسعار الطاقة، واضطرابات سلاسل التوريد، وزيادة حالة عدم اليقين، وارتفاع معدلات التضخم. وساعد على ذلك استقرار أسواق العمل وقوة الطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا.

وذكر التقرير أن رئيس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارش بدأ أكثر وضوحا خلال ندوة جاكسون هول الأخيرة، بخلاف أسلوبه السابق الذي اتسم بالغموض النسبي في التواصل، إذ أكد أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لخفض التضخم. وقد ارتفعت عوائد السندات طويلة الأجل، مما يعكس المخاوف بشأن العجز المالي الكبير (حوالي 6٪ من الناتج)، واستمرار النمو الاقتصادي القوي، وارتفاع التضخم. وتتعرض إدارة ترامب لضغوط لاتخاذ إجراءات قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر، في ظل تقديرات تشير لاحتمال فقدان الجمهوريين، على أقل تقدير، أغلبيتهم في مجلس النواب.

وفي محاولة لخفض العوائد، تعمل وزارة الخزانة على زيادة عمليات إعادة شراء السندات الحكومية طويلة الأجل، بعد تنفيذ تدخل نادر ومشترك في سوق العملات لدعم الين المتراجع والحد من المزيد من مبيعات سندات الخزانة الأميركية من قبل اليابان، أكبر حائز أجنبي لهذه السندات. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات لا تعالج المشكلات الهيكلية، ومن المرجح أن تكون نتائجها محدودة جدا على المدى المتوسط والبعيد.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الطلب المحلي الأساسي قويا، إذ ارتفعت المبيعات النهائية للمشترين المحليين من القطاع الخاص بمعدل سنوي بلغ 4,2٪ في الربع الثاني، وهو أعلى معدل منذ أكثر من ثلاث سنوات، ومن المتوقع أن يبقى فوق 4٪ خلال الربع الثالث، مدعوما بقوة إنفاق الأسر والاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، لا يزال التضخم (3,4٪ على أساس سنوي في يوليو، و2,5٪ للتضخم الأساسي) أعلى بكثير من هدف الاحتياطي الفيدرالي، وذلك للسنة السادسة على التوالي.

ورغم تذبذب أرقام التوظيف الشهرية، فقد تحسن الاتجاه العام مقارنة بالعام الماضي، إذ بلغ متوسط الوظائف المضافة خلال الأشهر الستة المنتهية في أغسطس نحو 107 آلاف وظيفة شهريا، وهو الأعلى منذ عامين، بينما استقر معدل البطالة عند مستوى معتدل يبلغ 4,1٪.

وقد ساهم استمرار التضخم فوق المستهدف، واستقرار سوق العمل، وتصريحات وارش المتشددة الأخيرة، في رفع احتمال زيادة سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في 16 سبتمبر لنحو 60٪. إلا أن تقرير التضخم لشهر أغسطس سيكون العامل الحاسم في توجيه قرار اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة. وإذا صوت وارش لصالح رفع الفائدة، فسيعد ذلك أول إشارة قوية إلى استعداده لمواجهة الضغوط السياسية المتزايدة من إدارة ترامب، بما يسهم في الحفاظ على استقلالية الاحتياطي الفيدرالي.

اقتصاد منطقة اليورو يحافظ على قدر من المرونة

وفي أوروبا، حافظ اقتصاد منطقة اليورو على قدر من المرونة، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,6٪ على أساس فصلي في الربع الثاني، متجاوزا التوقعات، فيما بقي معدل البطالة قريبا من أدنى مستوياته التاريخية عند 6,4٪. كما تحسنت قراءات مؤشر مديري المشتريات خلال شهري يوليو وأغسطس، إذ بلغ المؤشر المركب أعلى مستوى له منذ نوفمبر 2025، مما يعزز التوقعات الإيجابية للنمو في الربع الثالث. ويبقى التضخم التحدي الرئيسي أمام صناع السياسات، إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين إلى 3,3٪ على أساس سنوي في أغسطس (مقارنة بنحو 1,9٪ قبل الحرب في فبراير)، مدفوعا بشكل رئيسي بارتفاع تكاليف الطاقة بنسبة 14٪. وفي المقابل، بقي التضخم الأساسي مستقرا عند 2,4٪، وهو مستوى مماثل لما كان عليه في فبراير. ولا بد من الإشارة إلى أنه لا توجد حتى الآن أدلة على حدوث آثار تضخمية ثانوية ناتجة عن صدمة الطاقة، وهو الرأي الذي تتبناه أيضا رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد.

ورغم أن البنك أبقى أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه خلال يوليو بعد رفعها بمقدار 25 نقطة أساس في يونيو، فقد أكد المسؤولون أن حالة عدم اليقين لا تزال مرتفعة، ورغم نظرته لآثار التضخم الثانوية، فمن شبه المؤكد أن البنك المركزي الأوروبي سيرفع أسعار الفائدة مجددا في 10 سبتمبر، استنادا إلى تقييمه للمخاطر الصعودية التي تواجه التضخم، وإلى مهمته الأساسية المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار، وربما أيضا نتيجة استمرار النمو الاقتصادي بمستويات جيدة. كما أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط والغاز الأوروبي، والتي تجاوزت بسهولة متوسطاتها المسجلة في أغسطس، سيبقي البنك في حالة حذر من مخاطر ارتفاع التضخم مستقبلا.

المملكة المتحدة.. نمو جيد في النصف الأول

وإلى المملكة المتحدة، حيث يعتزم رئيس الوزراء البريطاني الجديد، آندي بورنهام، معالجة أزمة ارتفاع تكاليف المعيشة وتنفيذ مبادرات ذات طابع يهدف لتحسين العدالة الاقتصادية، إلا أن الوصول إلى انتعاش اقتصادي مستدام يواجه تحديات مألوفة. ومن المقرر أن يقدم وزير الخزانة الموازنة الخريفية الشهر المقبل، لكن قدرة الحكومة على إطلاق سياسات داعمة للنمو تبقى محدودة بسبب التحديات المالية المستمرة.

إضافة لذلك، ارتفعت عوائد السندات الحكومية البريطانية طويلة الأجل بشكل حاد، إذ اقترب عائد السندات لأجل 30 عاما من أعلى مستوياته منذ عام 1998، مما يشكل عقبة إضافية أمام جهود ضبط المالية العامة.

ومع ذلك، استمر النمو الاقتصادي في إظهار مرونة خلال الربع الثاني، مسجلا 0,4٪ على أساس ربعي بعد 0,6٪ في الربع الأول، بدعم من قوة قطاع التصنيع والاستهلاك. وقد جاءت البيانات الأخيرة متباينة، إذ تراجعت مبيعات التجزئة في يوليو واستمر ضعف التوظيف، بينما جاءت قراءة مؤشر مديري المشتريات لشهر أغسطس إيجابية. وبسبب إعادة تسعير الحد الأقصى المنظم لأسعار الطاقة المنزلية بشكل رئيسي، ارتفع التضخم إلى 2,9٪ في يوليو مقارنة بنحو 2,6٪ في يونيو، وهو أدنى مستوى خلال 15 شهرا.

ويتوقع بنك إنجلترا أن يرتفع التضخم إلى 3,2٪ خلال الربع الرابع، ورغم أن أسواق العقود المستقبلية تسعر حاليا احتمالا يبلغ نحو 80٪ لرفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على الأقل قبل نهاية عام 2026، فإن ذلك ليس أمرا مؤكدا، خاصة في ضوء موقف محافظ بنك إنجلترا أندرو بيلي، الذي يرى أن آثار التضخم الثانوية لا تزال محدودة. ونظرا لارتفاع توقعات التضخم، وضعف سوق العمل، ومحدودية الدعم المالي الحكومي، واحتمالات تشديد السياسة النقدية، تبدو آفاق النمو على المدى القصير ضعيفة نسبيا.

الصين.. تباطؤ النمو رغم قوة الصادرات يزيد احتمالات الدعم الاقتصادي

فقد الاقتصاد الصيني زخمه خلال الربع الثاني، إذ تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,3٪ على أساس سنوي، وهو أدنى مستوى منذ أواخر عام 2022، نتيجة ضعف إنفاق الأسر، وتراجع الاستثمار، واستمرار الركود في القطاع العقاري.

وتشير بيانات يوليو إلى استمرار هذه التحديات خلال الربع الثالث، إذ تباطأ نمو مبيعات التجزئة إلى 0,6٪ مقارنة بنحو 1,0٪ في يونيو، كما تراجع نمو الإنتاج الصناعي إلى 4,5٪ مقارنة بحوالي 5,3٪ في يونيو، في حين اتسع الانخفاض التراكمي للاستثمار في الأصول الثابتة منذ بداية العام إلى 6,7٪ على أساس سنوي.

وفي الوقت نفسه، واصلت أسعار المنازل الجديدة انخفاضها، لتسجل تراجعا بنسبة 3,2٪ على أساس سنوي في يوليو، بعد أكثر من ثلاث سنوات من التراجع المستمر. كما بقيت قراءات مؤشر مديري المشتريات الرسمي دون مستوى 50 نقطة للشهر الثاني على التوالي في أغسطس، ما يعكس استمرار ضعف النشاط الاقتصادي. وفي ظل هذه الظروف، يواصل صناع السياسات الاعتماد بشكل رئيسي على إجراءات مستهدفة لدعم الطلب، مع الإبقاء على إمكانية تخفيف السياسة النقدية إذا تدهورت الأوضاع الاقتصادية أكثر.

وفي المقابل، بقيت الصادرات قوية، مسجلة نموا يقارب 20٪ على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، مدفوعة بالطلب العالمي القوي على المنتجات التكنولوجية والسلع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

غير أن هذه القوة في الصادرات قد لا تكون كافية لتعويض الضعف المستمر في الطلب المحلي. ولذلك، أصبحت التوقعات الاقتصادية على المدى القريب تعتمد بشكل متزايد على قدرة السياسات الحكومية على تحقيق تأثير فعال في دعم الطلب المحلي، وهو أمر سيكون حاسما لتحقيق هدف النمو الاقتصادي الحكومي لعام 2026، والبالغ بين 4,5٪ و5٪.